

Distr.: General  
19 March 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 حزيران/يونيه 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت \*\*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## خلاصة وافية

## مذكرة من الأمانة

إضافة

## المحتويات

الصفحة

2	.....	ثانياً- خلاصة وافية
2	.....	اليونان

\* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في 19 نيسان/أبريل 2022.

\*\* CAC/COSP/IRG/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

290421 290421 V.21-01781 (A)



## ثانياً - خلاصة وافية

## اليونان

## 1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لليونان في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وَقَّعت اليونان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2003. وصَدَّقَ عليها البرلمان في 21 أيار/مايو 2008، ووقَّع عليها رئيس الجمهورية الهيلينية في 9 حزيران/يونيه 2008 في القانون رقم 2008/3666 (العدد A 105/10.6.2008 من الجريدة الرسمية). وأودعت اليونان صك التصديق على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في 17 أيلول/سبتمبر 2008.

واستعرض تنفيذ اليونان للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من الدورة الأولى للاستعراض، وتُشرت خلاصة وافية لذلك الاستعراض في 11 كانون الثاني/يناير 2016 (CAC/COSP/IRG/II/4/1/Add.32).

وتشمل المؤسسات ذات الصلة بمكافحة الفساد على وجه الخصوص: الأمانة العامة لمكافحة الفساد<sup>(1)</sup> وهيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالإدارة العمومية، وهيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالأشغال العمومية، ووزارة العدل والشفافية وحقوق الإنسان<sup>(2)</sup>، والمفتشية العامة للإدارة العمومية، والمجلس الأعلى لاختيار الموظفين المدنيين، وهيئة الموحدة للمشتريات العمومية، وهيئة المستقلة للإيرادات العمومية، وأمين المظالم، ومكتب المدعي العام، ووحدة مكافحة الجريمة المالية والاقتصادية، والشرطة اليونانية، وهيئة اليونانية لمكافحة غسل الأموال، واللجنة المستقلة المنشأة بموجب المادة 3A من القانون رقم 2003/3213.

وتشمل التشريعات المتعلقة بتنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية القانونين رقم 2015/4320 و2002/3074<sup>(3)</sup> المنشئين للأمانة العامة لمكافحة الفساد والمفتشية العامة للإدارة العمومية (على التوالي)، والقانون رقم 2007/3528 المتعلق بالخدمة المدنية، والقانون رقم 2002/3023 المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية، والقانون رقم 2003/3213 المتعلق بإقرارات الذمة المالية، والقانون رقم 2016/4412 المتعلق بالمشتريات العمومية، والقانون رقم 2018/4557 المتعلق بغسل الأموال وقانون الإجراءات الجنائية.

## 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

## 1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

لدى اليونان خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد تغطي الفترة من 2018 إلى 2021، وهي الخطة الثالثة من نوعها<sup>(4)</sup>. وتتفد هذه الخطة باستخدام نهج متعدد الوكالات تشارك فيه مختلف الوزارات وهيئات العمومية على

(1) بعد الزيارة القطرية، أشارت السلطات اليونانية إلى إلغاء الأمانة العامة لمكافحة الفساد وهيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالإدارة العمومية وهيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالأشغال العمومية والمفتشية العامة للإدارة العمومية ونقل صلاحياتها إلى الهيئة الوطنية للشفافية بموجب القانون رقم 2019/4622 الذي أقر في 7 آب/أغسطس 2019.

(2) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن الاسم قد تغير إلى "وزارة العدل".

(3) أفادت السلطات اليونانية لاحقاً أن عدداً من أحكام القانونين رقم 2015/4320 و2002/3074 قد خضع للتعديل بموجب القانون رقم 2019/4622.

(4) اعتمدت الأمانة العامة لمكافحة الفساد الخطة الأولى في عام 2013 وعدلتها في عام 2015.

المستويين الوطني والمحلي. وتتألف هذه الخطة من إجراءات محددة، من بينها وضع خطط لمكافحة الفساد على أساس المخاطر الخاصة بكل قطاع، وجدول زمني وقائمة بالهيئات المسؤولة عن كل إجراء. وتُعدّ مشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، غير أن هذا التعاون لم يأخذ الطابع الرسمي بعد<sup>(5)</sup>.

ويجري تنفيذ مبادرات وممارسات لمكافحة الفساد، كما يتضح من التقارير نصف السنوية حول حالة تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد. وفي حين أُجري عدد قليل من الدراسات الاستقصائية والبحوث، ومن بينها دراسات أجرتها الجامعات، للتعرف على الآراء والتجارب المتعلقة بالفساد، لم ينجز أي تقييم لتأثير إجراءات مكافحة الفساد وممارساتها أو كفايتها في إطار خطة العمل الوطنية<sup>(6)</sup>.

وتشارك اليونان في عدد من مبادرات مكافحة الفساد، مثل شبكة تعزيز النزاهة ومبادرات مكافحة الفساد والاحتتيال التابعة للاتحاد الأوروبي. واليونان عضو أيضاً في مبادرة الأدرياتي والأيووني، والفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ووفقاً للقانون رقم 2015/4320، تخضع الأمانة العامة لمكافحة الفساد لسلطة نائب وزير العدل والشفافية وحقوق الإنسان، ويُعين رئيسها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما أن ميزانيتها تعد جزءاً من الميزانية العامة لوزارة العدل والشفافية وحقوق الإنسان. وتتولى الأمانة العامة لمكافحة الفساد مسؤولية وضع خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد وتنسيقها وتحديثها ومتابعتها وتقييمها. ويمكن للأمانة العامة لمكافحة الفساد وضع برامج محددة، وتقديم توصيات ومقترحات تشريعية، وتقديم المساعدة وتلقي الشكاوى فيما يتعلق بالفساد. ولا يُمكن للأمانة العامة لمكافحة الفساد إجراء التحقيقات، ولكنها مسؤولة عن تنسيق أنشطة سلطات التحقيق مثل هيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالإدارة العمومية وهيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالأشغال العمومية<sup>(7)</sup>.

ووفقاً للقانون رقم 2002/3074، يُعيّن المفتش العام للإدارة العمومية لمدة خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء، رهنأ بموافقة البرلمان اليوناني. وللمفتشية العامة للإدارة العمومية ميزانيتها الخاصة، وهي مسؤولة عن مراقبة وتقييم آليات الرقابة الخاصة بالإدارة العمومية، وفحص بيانات الأصول والخصوم، واستهلال الإجراءات التأديبية

(5) بعد الزيارة القطرية، أشارت السلطات اليونانية إلى أن المادة 103 من القانون رقم 2019/4622 أنشأت هيئة التنسيق الوطنية لمراجعة الحسابات والمساءلة لتكون محفلاً لتعزيز التأزر والتعاون الأفقي ولتحل محل الهيئة التنسيقية للتفتيش ومراجعة الحسابات التي ألغيت والتي كانت تابعة للمفتش العام للإدارة العمومية. وأُبرمت الهيئة الوطنية للشفافية عدداً من المذكرات لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد مع مجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الهيئة المستقلة للإيرادات العمومية ووزارة الداخلية ووزارة الصحة، وفي عام 2020، وضع دليل متكامل للإجراءات بهدف متابعة خطة العمل وتقييمها ومراجعتها. وأصبح التعاون مع المجتمع المدني أحد اختصاصات المديرية العامة للتوعية والعلاقات المجتمعية التابعة للهيئة الوطنية للشفافية.

(6) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن الهيئة الوطنية للشفافية قررت، في كانون الأول/ديسمبر 2019 وبعد التشاور مع ممثلي المديرية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية التابعة للمفوضية الأوروبية، الاستعانة بمقيّم خارجي لقياس تأثير خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد.

(7) بعد الزيارة القطرية، أشارت السلطات اليونانية إلى إلغاء الأمانة العامة لمكافحة الفساد، وهيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالإدارة العمومية، وهيئة التفتيش والمراقبة المعنية بالأشغال العمومية، والمفتشية العامة للإدارة العمومية ونقل صلاحياتها إلى الهيئة الوطنية للشفافية بموجب القانون رقم 2019/4622 الذي أقرّ في 7 آب/أغسطس 2019. وتأسست وكالة الشؤون الداخلية لأجهزة إنفاذ القانون بموجب المادة 21 من القانون رقم 2019/4613 (العدد 78، A من الجريدة الرسمية الحكومية) باعتبارها هيئة خاصة تقدم تقاريرها مباشرة إلى وزير حماية المواطنين، وتتولى إجراء التحقيقات والملاحقة القضائية بشأن جرائم الفساد التي يرتكبها أو يتورط فيها ضباط الشرطة أو أفراد هيئة الموائى - خفر السواحل اليونانية وأفراد فرق الإطفاء والموظفون العموميون وكذلك موظفو الاتحاد الأوروبي أو المنظمات الدولية العاملة على الأراضي اليونانية.

والملاحظات القضائية، من بين أنشطة أخرى. ويتأسس المفتش العام أيضاً الهيئة التنسيقية للتفتيش ومراجعة الحسابات<sup>(8)</sup>. وفي وقت الزيارة القطرية، كانت هناك دراسة لإمكانية دمج مختلف هيئات التفتيش والرقابة.

*القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و 8 و 11)*

يُوظف أغلب موظفي الخدمة المدنية على أساس دائم في الإدارة المركزية أو يوظفون بموجب عقود القانون الخاص لمدة محددة أو غير محددة في القطاع العموم بشكل عام. والتشريع الرئيسي الذي يُنظم شؤون موظفي الخدمة المدنية الدائمين هو القانون رقم 2007/3528 (المدونة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية). ويتضمن القانون رقم 2007/3584 أحكاماً مماثلة فيما يخص البلديات. وتخضع عقود العمل المحددة المدة للمرسوم الرئاسي رقم 1988/410.

ويجري التوظيف عن طريق دعوة مفتوحة على الموقع الشبكي للحكومة وامتحان قبول تنافسي، أو من خلال الاختيار على أساس معايير محددة مسبقاً وموضوعية (الفقرة 7 من المادة 103 من دستور اليونان). ويشرف المجلس الأعلى لاختيار الموظفين المدنيين على تنفيذ القانونين رقم 1994/2190 ورقم 2009/3812، وهما النصان التشريعيان الأساسيان اللذان يحكمان نظام التعيين وفقاً للأحكام الدستورية. وتتولى مجالس خاصة بتعيين الموظفين في المناصب الإدارية العليا ورؤساء الوكالات، بالاشتراك مع المجلس الأعلى (القانون رقم 2016/4369)<sup>(9)</sup>. ويمكن للمرشحين المسجلين تقديم الطعون/الاعتراضات عبر الإنترنت باستخدام استمارة موحدة ومتابعة التقدم المحرز بشأن ذلك الطلب. ويمكن تقديم الطعون في القرارات إلى المحاكم الإدارية<sup>(10)</sup>.

وتعتمد الترقية على الوقت المطلوب من الموظف المدني قضاؤه في الخدمة وعلى تقارير أدائه على مدى السنوات الخمس السابقة. ولا يوجد نظام إلزامي للتناوب (المواد 80-83 من المدونة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية). وتنص المادة 47 من المدونة الخاصة بالموظفين المدنيين على حق هؤلاء الموظفين في التدريب، وهناك دورات عامة تتعلق بالإطار القانوني للشفافية ومكافحة الاحتيال في القطاع العمومي، فضلاً عن دورات مخصصة لمراجعة الحسابات والإدارة المالية.

وتُحدد المواد 55 إلى 58 من الدستور والمادتان 14 و 15 من القانون رقم 2010/3842 معايير الترشح للمناصب العمومية وانتخاب من يشغلها على مستوى الحكومة المحلية. وتؤدي الإدانة الجنائية بجريمة خطيرة، بما في ذلك الرشوة، إلى تجريد الشخص المدان من الأهلية للترشح للمناصب العمومية أو شغلها (المادة 60 من القانون الجنائي). وينظم القانون رقم 2002/3023 (بصيغته المعدلة بموجب القوانين رقم 2014/4304 و 2017/4472 و 2017/4475 و 2017/4483 و 2017/4509)<sup>(11)</sup> تمويل الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحين على المستوى الوطني وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي. ويحدد القانون رقم 2002/3023 القواعد الخاصة

(8) بعد الزيارة القطرية، أشارت السلطات اليونانية إلى إلغاء الهيئة التنسيقية للتفتيش ومراجعة الحسابات وتأسيس الهيئة التنسيقية الوطنية لمراجعة الحسابات والمساءلة ككيان تابع للهيئة الوطنية للشفافية.

(9) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات بأن الأحكام ذات الصلة من القانون رقم 2016/4369 ألغيت وبأن القانون رقم 2019/4622 وضع إجراءً جديداً ينظم عملية اختيار الأمناء الإداريين الدائمين في جميع الوزارات التي يتولاها المجلس الأعلى لاختيار الموظفين المدنيين. وتنتشر نتائج عملية التعيين على الموقع الشبكي للمجلس الأعلى وفي الجريدة الرسمية الحكومية.

(10) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات بأن القانون الجديد لا يتضمن أي أحكام بشأن سبل معينة لتقديم استئناف أمام القضاء، ولكن يمكن تقديم طلبات الاستئناف من خلال القانون الإداري والنصوص التشريعية المتعلقة بإجراءات القضاء الإداري.

(11) بعد الزيارة القطرية، أشارت السلطات إلى أن القانون رقم 2002/3023 عُدّل بموجب القوانين رقم 2018/4531 و 2019/4604 و 2019/4635.

بالإيرادات والمصروفات المقدمة إلى لجنة التدقيق والتي تخضع لمراجعة اللجنة التي تنشر البيانات المقدمة إليها على موقعها الشبكي. ويُسمح بتلقي التمويل من الأشخاص العاديين (من نفس الشخص خلال نفس العام) في حدود 20 000 يورو بالنسبة للأحزاب السياسية أو ائتلافات الأحزاب وفي حدود 5 000 يورو بالنسبة للمرشحين الأفراد أو الأعضاء المنتخبين في البرلمانين اليوناني والأوروبي (المادة 8 من القانون رقم 2002/3023). ويجب نشر التبرعات التي تزيد عن حد أقصى معين على الموقع الشبكي للجنة مراجعة الحسابات. ويمكن تقديم تبرعات مجهولة المصدر تقل عن 15 يورو للأحزاب/ائتلافات الأحزاب عن طريق القسائم على ألا يتجاوز إجمالي هذه التبرعات 75 000 يورو أو ما يعادل 4 في المائة من مجموع المساعدات العمومية المحصل عليها في العام السابق. وبالنسبة للأحزاب التي لا تتلقى تمويلاً عمومياً، يجب ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي 20 000 يورو.

والمدونة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية هي الأساس القانوني الذي ينظم سلوك موظفي الخدمة المدنية. وتتناول المواد 31 و32 و36 منها والمادة 7 من قانون الإجراءات الإدارية على وجه التحديد تضارب المصالح.<sup>(12)</sup> ولا يُسمح لموظفي الخدمة المدنية بممارسة الأعمال التجارية بشكل احترافي، ولكن يمكنهم الاشتغال في الأعمال الخاصة أو العمل مقابل أجر متى أذنت لهم الإدارة بذلك. ويُمنح هذا الإذن بموجب قرار معلل من مجلس الخدمة، الذي يتكون من ثلاثة مديرين واثنين من ممثلي الموظفين، شريطة ألا يشكل ذلك العمل أي تضارب في المصالح مع واجبات موظف الخدمة المدنية. ويتعين على موظفي الخدمة المدنية أيضاً أن يطلبوا إعفاءهم من المشاركة في القرارات المتعلقة بالمسائل التي يكون لهم أو لأي قريب لهم حتى الدرجة الثالثة مصلحة فيها (المادة 36 من المدونة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية). ويتعين على موظفي الخدمة المدنية إبلاغ إدارة الموارد البشرية لدى جهات عملهم بأي مشاركة لهم في أي شكل من أشكال الشخصيات الاعتبارية الداخلة في إطار القانون الخاص، باستثناء الجمعيات والمؤسسات الخيرية (الفقرة 1 من المادة 32 من المدونة). ويتعين على أعضاء البرلمان تقديم إفصاحات مماثلة بموجب مدونة قواعد السلوك الخاصة بهم.

ووفقاً للسلطات اليونانية، يعتبر الدليل الإرشادي غير الملزم للسلوك الإداري الجيد بمثابة مدونة لقواعد السلوك الخاصة بموظفي الخدمة المدنية، بالإضافة إلى القواعد المنصوص عليها في المدونة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية. وقد وضعت بعض المنظمات مدونات لقواعد السلوك خاصة بفئات محددة من الأشخاص، وهي غير ملزمة فيما عدا مدونتي قواعد السلوك الخاصة برجال الشرطة (المرسوم الرئاسي رقم 2004/254) والأطباء. وقد يؤدي انتهاك هاتين المدونتين إلى إجراءات تأديبية (المادة 107 وما يليها من المدونة).

وتتص الفقرة 2 من المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية على الواجب الواقع على عاتق موظفي الخدمة المدنية بالإبلاغ عن أفعال الفساد التي تنمو إلى علمهم أثناء ممارسة واجباتهم. غير أن تدابير حماية المبلغين عن المخالفات المستتدة إلى المادة 45B من قانون الإجراءات الجنائية<sup>(13)</sup> والمواد 26 و110 و125 من المدونة الخاصة بموظفي الخدمة المدنية مجزأة ولا تغطي جميع جرائم الفساد، مما يقوض الإبلاغ عن الفساد<sup>(14)</sup>.

(12) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات بأن القانون رقم 2019/4622 يتضمن فصلاً كاملاً (الفصل الرابع) مخصصاً لحالات عدم الأهلية وحالات التضارب وقواعد تجنب تضارب المصالح فيما يخص أعضاء الحكومة ووكلاء الوزارات والأمناء العامين والخاصين لمجالس إدارة هيئات القطاع العمومي والموظفين غير الدائمين وغيرهم. وقد أسست لجنة للأخلاقيات داخل الهيئة الوطنية للشفافية وأوكلت إليها مهمة تنفيذ هذه الأحكام وفرض العقوبات عند الاقتضاء.

(13) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن قانون الإجراءات الجنائية قد استبدل في 1 تموز/يوليه 2019 وبأن المراجع الواردة في القانون الجديد هي الفقرة (2) من المادة 38 والمادة 47.

(14) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن المادة 47 من قانون الإجراءات الجنائية الجديد تنص على الامتناع عن الملاحقة الجنائية بتهمة الشهادة الزور أو الاتهام الكاذب أو التشهير أو انتهاك السرية الرسمية في حالات جرائم الفساد وغيرها من الجرائم ذات الصلة التي يقدم فيها الشخص معلومات لسلطات إنفاذ القانون ويوصف بأنه "شاهد يخدم المصلحة العامة". وتكررت السلطات

ويُحدد القانون رقم 2003/3213 المعني بتقديم إقرارات الذمة المالية الإطار القانوني لهذه الإقرارات التي تقدم من فئات محددة من موظفي الخدمة المدنية ومسؤولي الشرطة وأعضاء البرلمان والقضاة وغيرهم من الأشخاص المعرضين سياسياً. ويشكل الإقرار تقريراً مفصلاً عن الموجودات المحلية والأجنبية، مثل الدخل المتاح، والحقوق العقارية وحقوق الملكية، والاستثمارات والودائع المالية. ويتعين على الأشخاص الملزمين بموجب هذا القانون تقديم إقرارات بالذمة المالية في غضون 90 يوماً من توليهم مهامهم رسمياً، وفي كل عام بعد ذلك التاريخ، إلى عدة مؤسسات محددة، من بينها وحدة التحقيق في مصادر الأموال التابعة لوحدة الاستخبارات المالية اليونانية، أو اللجنة المعنية بإقرارات الذمة المالية التابعة للبرلمان اليوناني أو المفتش العام للإدارة العمومية<sup>(15)</sup>، وذلك حسب الفئة التي ينتمي إليها المسؤول. ولكل من هذه المؤسسات صلاحية متابعة إقرارات الذمة المالية الخاصة بفئات معينة من الأشخاص المعيّنين ومراجعتها. ومنذ كانون الثاني/يناير 2016، أصبحت الإقرارات لا تقدم إلا إلكترونياً وبصيغة موحدة. ولا تقدم إقرارات المشاركة في الجمعيات والمؤسسات الخيرية إلا في حالة وحيدة وهي مشاركة مُقدم الإقرار في إدارة مثل هذه المؤسسات<sup>(16)</sup>.

وتجري وحدة التحقيق في مصادر الأموال، التابعة للهيئة اليونانية لمكافحة غسل الأموال، عمليات محددة الهدف لمراجعة الإقرارات المقدمة وفحص عينات منها. وتجري لجنة المراجعة عمليات تدقيق ومراجعة لجميع إقرارات الذمة المالية الخاصة بالمسؤولين المنتخبين والأشخاص المعرضين سياسياً، وتنتشر نتائجها (الفقرة 3 من المادة 2 من القانون رقم 2003/3213). وقد يؤدي عدم تقديم الإقرارات أو تقديم إقرارات كاذبة إلى فرض عقوبات من بينها السجن. وتنظم مدونة قواعد السلوك الخاصة بالبرلمانيين تلقي البرلمانيين للهدايا، بينما لا توجد لوائح تنظم تقديم الهدايا لموظفي الخدمة المدنية.

وتُنظم المواد من 87 إلى 93 من الدستور والقانون رقم 1988/1756 (قانون المحاكم ووضع أعضاء الجهاز القضائي) عمليات التعيين والترقية والنقل والتأديب داخل الجهاز القضائي، بما في ذلك النيابة العامة. ويتعين على أعضاء السلطة القضائية الإعلان عن تضارب المصالح ويشمل ذلك، على سبيل المثال، التنحي في بعض من تلك الحالات. ويتعين عليهم أيضاً تقديم إقرارات بدمتهم المالية، كما هو موضح أعلاه. وينظم القانون رقم 1988/1756 العديد من جوانب قواعد السلوك، ولكنه لا يتضمن توجيهات بشأن جميع الجوانب. ولا توجد مدونة سلوك أو أخلاقيات محددة خاصة بأعضاء السلطة القضائية<sup>(17)</sup>.

وباستثناء المناصب العليا، تدار السلطة القضائية ذاتياً من خلال عدة مجالس قضائية خاصة تابعة لمختلف فروع نظام العدالة والمحاكم المتخصصة.

ويُعين شاغلو أعلى مناصب السلك القضائي والنيابة العامة بموجب مرسوم رئاسي لمدة أقصاها أربع سنوات (الفقرة 5 من المادة 90 من الدستور)، على أساس انتخاب يجريه مجلس الوزراء للاختيار من بين ستة أسماء

اليونانية أيضاً أنها تعمل على تنفيذ توجيهه رقم 2019/1937 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن حماية المبلغين عن انتهاكات قانون الاتحاد.

(15) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن المؤسسات المكلفة بمراجعة إقرارات الذمة المالية - تبعاً لفئة الموظفين العموميين - هي الهيئة الوطنية للشفافية، واللجنة المعنية بإقرارات الذمة المالية التابعة للبرلمان اليوناني، و"الوحدة ج" المعنية بإقرارات الذمة المالية والتابعة لوحدة الاستخبارات المالية اليونانية، والمدعي العام لمحكمة الاستئناف، الذي يراقب وكالة الشؤون الداخلية لهيئات إنفاذ القانون.

(16) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن التعديلات التي أدخلت على نظام إقرار الذمة المالية أدخلت من خلال القانون رقم 2018/4571.

(17) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن رئيس المحكمة أنشأ، في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بموجب قرار صادر عن مجلس الدولة، لجنة خاصة مكلفة بصياغة مدونة لقواعد السلوك خاصة بأعضاء السلطة القضائية العاملين في مجلس الدولة والمحاكم الإدارية الأخرى وهيئة المحاكم الإدارية. كما أفادت السلطات اليونانية بأن ديوان مراجعة الحسابات اليوناني اعتمد ميثاقاً للأخلاقيات ينطبق على قضاتها (العدد B' 4942/09.11.2020 من الجريدة الرسمية الحكومية).

يقترحها وزير العدل والشفافية وحقوق الإنسان. ويجب أن يكون المرشحون المؤهلون أعضاء في السلطة القضائية يعملون بالفعل في المحاكم ذات الصلة. ولا يمكن اتخاذ الإجراءات التأديبية الخاصة بأعلى المناصب إلا من قبل وزير العدل والشفافية وحقوق الإنسان، على أن ينفذها بعد ذلك المجلس التأديبي الخاص.

#### المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

تنفذ الهيئات العمومية أنشطة الاشتراء ضمن الإطار المحدد في القانون رقم 2016/4412 الذي نقل بموجبه توجيهها الاتحاد الأوروبي ذوا الصلة (2014/24/EU و 2014/25/EU) إلى قانون وطني. ويحدد القانون القواعد بالنسبة لجميع عقود المشتريات العمومية، والإجراءات المختلفة الممكنة حسب قيمة عقد الشراء، وتفاصيل تلك الإجراءات. وتتضمن بوابة المشتريات المركزية، المعروفة باسم Prometheus، مبادئ توجيهية ورابطاً يقود لمنصة المشتريات الإلكترونية الرئيسية، وهي النظام الإلكتروني الوطني للمشتريات العمومية.

والهيئة الموحدة للمشتريات العمومية، المنشأة بموجب القانون رقم 2011/4013 (بصيغته المعدلة بموجب القانونين رقم 2015/4320 و 2016/4446)، هي السلطة التنظيمية الرئيسية للمشتريات العمومية. وتصدر الهيئة اللوائح التنظيمية، وتدقق في عينات من العقود، وتراقب أداء النظام، وتُعد تقارير سنوية تنشر على موقعها الشبكي وتُعرض على البرلمان (المادة 2 من القانون رقم 2011/4013).

وتُحدد شروط المشاركة في المناقصات واختيار مقدمي العطاءات وترسية العقود وتنشر مسبقاً، مع وضع جداول زمنية محددة لكل إجراء. وفي الدعوة إلى تقديم العطاءات، تكون السلطة المتعاقدة ملزمة بتحديد المعيار المقرر اعتماده في ترسية العطاءات، أي إما الترسية على العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية أو الأقل سعراً.

وتعد المشتريات المنفذة على نحو يخالف القواعد المذكورة باطلة. ويمكن لأي شخص له مصلحة قانونية الطعن في القرارات من خلال هيئة الاستماع للطعون قبل القضائية أو مجلس الدولة أو محاكم الاستئناف الإدارية المختصة. وتشمل التدابير المتاحة تدابير الانتصاف المؤقت، وطلبات إبطال الإجراءات، والحكم بالتعويضات. وتُتاح جميع القرارات لاطلاع العموم.

ويستند الإطار القانوني الذي ينظم عملية الميزانية الوطنية إلى المادتين 75 و 79 من الدستور وإلى القانون رقم 2014/4270. وتُحدد التفاصيل المتعلقة بالمنهجية والإجراءات بموجب قرارات وزارية يصدرها وزير المالية وتُتاح لاطلاع العموم. ويُنشر مشروع الميزانية الأولى وكذلك الميزانية المعتمدة وتفاصيل أخرى مختلفة على الموقع الشبكي للوزارة. ويُعد مكتب المحاسبة العامة تقارير دورية عن تنفيذ الميزانية والإيرادات والمصروفات، وتنشر هذه التقارير أيضاً على الموقع الشبكي للوزارة.

ويتولى ديوان مراجعة الحسابات مراجعة الحسابات القومية وميزانية الدولة والإنفاق العام على أساس مدونة قوانين دواوين مراجعة الحسابات (القانون رقم 2013/4129) والقانون رقم 2014/4270<sup>(18)</sup>.

وتتولى المديرية العامة لعمليات المراجعة المالية تدقيق الحسابات المالية لكيانات القطاع العمومي ومراجعة امتثالها للقواعد والقوانين، وتقيم أيضاً مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية. ويتولى ديوان مراجعة الحسابات مسؤولية مراجعة الحسابات الخارجية.

ويُعد أي شكل من أشكال انتهاك سلامة الدفاتر المحاسبية أو السجلات أو البيانات المالية أو غيرها من المستندات جريمة جنائية (المواد 216 و 242 و 259 من القانون الجنائي).

(18) بعد الزيارة القطرية، غُذ القانون رقم 2013/4129 بموجب القانون رقم 2020/4700 الذي يضم إطاراً قانونياً متكاملًا فيما يتعلق بولاية ديوان مراجعة الحسابات وكذلك صلاحياته عند التصرف كهيئة إدارية فيما يتعلق بمراجعة عقود المشتريات العمومية قبل التعاقد.

## إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

نشرت اليونان قدراً كبيراً من المعلومات حول القوانين والميزانيات على وجه الخصوص. والموقعان الشبكيان المركزيان هما موقع مبادرة الحكومة المفتوحة ([www.opengov.gr](http://www.opengov.gr)) وموقع برنامج الشفافية ([www.diavegia.gov.gr](http://www.diavegia.gov.gr))، حيث تنشر جميع مشاريع النصوص التشريعية قبل تقديمها للبرلمان بحيث يمكن للمواطنين إبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم عليها. ووفقاً للفقرة 4 من المادة 6 من القانون رقم 2002/4048<sup>(19)</sup>، يعد مكتب المبادرة التشريعية في الوزارة المعنية تقريراً استشارياً بناءً على ملاحظات المواطنين ومقترحاتهم ويرفعه على الموقع الشبكي للوزارة ويلحقه بمشروع القانون عند تسليمه إلى البرلمان.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعهد العديد من المؤسسات مواقع شبكية تنشر فيها معلومات عن المهام المنوطة بها وتصدر تقارير سنوية. فعلى سبيل المثال، يُصدر المفتش العام للإدارة العمومية<sup>(20)</sup> وأمين المظالم تقارير سنوية عن الفساد وسوء الإدارة.

وقد اتخذت اليونان خطوات متعددة لتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل الوصول إلى سلطات صنع القرار. فالقانون رقم 2012/4048<sup>(21)</sup> المتعلق بالحكومة والمبادئ التنظيمية وإجراءات وأدوات تحسين التنظيم ينص على ضرورة الحرص على تبسيط الإجراءات أثناء عملية صياغة مشاريع القوانين الجديدة أو المعدلة أو القرارات التنظيمية. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء مراكز خدمة المواطنين، وهي مراكز جامعة مخصصة للمواطنين والشركات تنفذ أكثر من 1 000 إجراء إداري موحد وتقدم 60 خدمة عبر الإنترنت. وتجدر الإشارة أيضاً إلى بوابة الحكومة المركزية للإدارة العمومية (ERMIS)، التي توفر معلومات للمواطنين والشركات حول جميع معاملاتهم مع الإدارة العمومية.

وبدأت اليونان أيضاً في تنفيذ مبدأ "مرة واحدة فقط" لتقليل العبء الإداري على المواطنين فيما يتعلق بتقديم الوثائق. ووفقاً للمادة 12 من القانون رقم 2015/4325، جرى توسيع نطاق البحث التلقائي عن المستندات الموجودة ليشمل جميع الشهادات التي أصدرتها الدوائر الحكومية والسلطات المحلية وهيئات وأجهزة القانون العام باعتبارها وثائق داعمة لإصدار صك إداري.

ويكفل الدستور (المادة 5A) وقانون الإجراءات الإدارية (المادة 5) الحق في الاطلاع على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات الاتحادية، مع مراعاة قيود محدودة تهدف إلى حماية المصلحتين العامة والخاصة. وفي حال رُفض الحق في الاطلاع على هذه المعلومات، يمكن تقديم طعن إلى المفتش العام للإدارة العمومية في غضون مدة لا تتجاوز 10 أيام ابتداء من الإخطار بالرفض (الفقرة 4 من المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 2015/28). ونظراً لأن الوكالات المستلمة للطلبات تعالج طلبات الاطلاع على المعلومات بطريقة لا مركزية، لا توجد إحصاءات عن عدد الطلبات أو حالات الرفض.

وبدأت اليونان في تنفيذ بعض أنشطة التثقيف والتوعية الموجهة للشباب في مختلف مستويات التعليم. وتتص خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد على اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد.

(19) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن القانون رقم 2002/4048 قد ألغي بموجب الفقرة 1 من المادة 119 من القانون رقم 2019/4622 التي نقلت بموجبها الامتيازات المحددة في القانون رقم 2002/4048 إلى مكاتب التنسيق التابعة للوزارات المختصة وفقاً للمادة 38 من القانون رقم 2019/4622.

(20) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن هذه المهمة أصبحت موكلة إلى الهيئة الوطنية للشفافية عقب إلغاء المفتشية العامة للإدارة العمومية.

(21) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن هذا القانون قد ألغي بموجب القانون رقم 2019/4622.



وتسمح معظم هيئات مكافحة الفساد، بما في ذلك الأمانة العامة لمكافحة الفساد والمفتشية العامة للإدارة العمومية، للمواطنين بتقديم البلاغات دون الكشف عن هويتهم والتعليق على نتائج هذه البلاغات<sup>(22)</sup>. ولا تمتلك الهيئة المستقلة للإيرادات العمومية وديوان مراجعة الحسابات نظاماً رسمية لتقديم البلاغات خاصة بالمواطنين.

### القطاع الخاص (المادة 12)

وضعت اليونان إطاراً قانونياً من أجل تعزيز حوكمة الشركات والامتثال والرقابة الداخلية والأخلاقيات في القطاع الخاص. ووضعت الحكومة مدونات قواعد حوكمة الشركات خاصة بالشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة. ويتمحور التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص حول التعاون في القطاع المصرفي في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك التعاون في مجال الأمن المادي والسيبراني. وتتص عدة قوانين على تدابير النزاهة في القطاع الخاص، بما في ذلك القانون رقم 2002/3016 المتعلق بحوكمة الشركات والمسائل المتعلقة بالأجور والأحكام الأخرى المتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة، والقانون رقم 2018/4548 المتعلق بشركات المساهمة<sup>(23)</sup>،

ومدونتنا قواعد الحوكمة المؤسسية المذكورتان والخاصتان بالشركات المدرجة وغير المدرجة قد وضعهما مجلس الحوكمة المؤسسية اليوناني الذي تأسس في 2012 بهدف متابعة تنفيذ الشركات اليونانية لمدونات قواعد الحوكمة المؤسسية والعمل بصفته جهة مختصة لنشر مبادئ الحوكمة المؤسسية.

ويسري القانون رقم 2014/4308 المتعلق بمعايير المحاسبة اليونانية واللوائح التنظيمية ذات الصلة والأحكام الأخرى على الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين الساعين أو غير الساعين للربح في القطاعين العام والخاص، ويتضمن المبادئ الخاصة بحفظ سجلات الحسابات وإعداد البيانات المالية. وبموجب القانون رقم 2013/4174، يتعين الاحتفاظ بالسجلات لمدة لا تقل عن خمس سنوات. ويُجرم تزيف الحسابات وفقاً للفقرة الفرعية 19. IE من المادة 1 من القانون رقم 2014/4254، كما أنه يعتبر مخالفة إدارية. ويجوز تطبيق أحكام القانون الجنائي بشأن تزوير المستندات (المادة 216) أو سرقة المستندات أو إتلافها عمداً (المادة 222).

ويتعين على الشركات إنشاء أقسام للمراجعة الداخلية والامتثال لقواعد محددة. ويتعين على جميع الأشخاص الاعتباريين التسجيل في السجل التجاري الإلكتروني العام الذي يمكن للجمهور الاطلاع عليه عبر الرابط الشبكي ([www.businessregistry.gr](http://www.businessregistry.gr)). وفي وقت الزيارة القطرية، وعلى الرغم من نص التشريعات اليونانية (المادة 20 من القانون رقم 2018/4557) والإجراء 1-4 من خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد على أحكام بشأن وجود سجل مركزي للملكية النفعية، لا تزال الأمانة العامة لنظم المعلومات في مراحل التخطيط لتفعيل هذا السجل<sup>(24)</sup>.

(22) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بإلغاء الأمانة العامة لمكافحة الفساد والمفتشية العامة للإدارة العمومية وبأن الهيئة الوطنية للشفافية تسمح بتقديم البلاغات دون الكشف عن الهوية.

(23) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن القانون رقم 2020/4706 المتعلق بحوكمة الشركات وتحديث أسواق المال قد استحدث أحكاماً تتعلق بإعادة الهيكلة وتحديث نظام الحوكمة المؤسسية للشركات التي لها أسهم أو أوراق مالية أخرى مدرجة في سوق خاضعة للتنظيم.

(24) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأنه كان على الأشخاص الملزمين تقديم المعلومات المطلوبة للسجل بحلول 1 شباط/فبراير 2021.

وتتص المواد من 20 إلى 23 من القانون رقم 2016/4440<sup>(25)</sup> على "فترة انتظار" مدتها عامين بالنسبة لكبار المسؤولين في الإدارة العمومية. ولكن يبدو أن هذا القيد لا يسري على جميع الموظفين العموميين الذين ينتقلون إلى القطاع الخاص<sup>(26)</sup>.

ويُحظر الخصم الضريبي للنفقات التي تمثل رشاوى أو للنفقات الأخرى المحتملة لتعزيز سلوك فاسد بموجب المادة 31 من قانون ضريبة الدخل (القانون رقم 1994/2238) بصيغتها المعدلة بموجب المادة 8 من القانون رقم 2006/3522.

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

لدى اليونان إطار قانوني وتنظيمي يتابع عن كثب التطورات ذات الصلة في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والاتحاد الأوروبي. ومنذ تموز/يوليه 2018، استند الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب إلى القانون رقم 2018/4557 (قانون مكافحة غسل الأموال) الذي نقل جميع مبادئ توجيه الاتحاد الأوروبي الرابع بشأن مكافحة غسل الأموال وبعض مبادئ توجيه الاتحاد الأوروبي الخامس بشأن مكافحة غسل الأموال<sup>(27)</sup>.

ويُعرّف قانون مكافحة غسل الأموال (الفقرة 1 من المادة 5) الأشخاص الملزمين بعبارة واسعة النطاق بما يكفي، تشمل أيضاً المنشآت والمهنة غير المالية المحددة. وفي حين أن بنك اليونان وهيئة السوق المالية اليونانية هما السلطان الأساسيتان اللتان تضطلعان بالإشراف على الأشخاص الملزمين (الفقرة 7 من المادة 3 من القانون)، تخضع المنشآت والمهنة غير المالية المحددة لإشراف سلطات مختصة أخرى (الفقرة 1 من المادة 6 من القانون).

ويُطلب من الأشخاص الملزمين، بموجب قانون مكافحة غسل الأموال، توخي العناية الواجبة تجاه العملاء وتحديد هوية المالك الفعلي (المادة 13) وحفظ السجلات (المادة 30) والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المادة 22).

وتعتمد اليونان نهجاً إشرافياً قائماً على المخاطر وذلك بغرض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وهو نهج يستند في تصميمه إلى المبادئ التوجيهية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وسلطات الإشراف الأوروبية. وأكملت اليونان أول تقييم وطني للمخاطر في أيار/مايو 2018، وحددت نقاط الضعف التي يتعين معالجتها.

وينص قانون مكافحة غسل الأموال على عقوبات جنائية وكذلك عقوبات إدارية صارمة في حالات عدم الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال، ونطاق العقوبات واسع بما يكفي (المادتان 39 و46).

وقد تأسست وحدة الاستخبارات المالية لتكون واحدة من ثلاث وحدات مستقلة تابعة للهيئة اليونانية لمكافحة غسل الأموال، إلى جانب وحدة العقوبات المالية ووحدة التحقيق في مصادر الأموال. وتضطلع وحدة الاستخبارات المالية بتقييم البلاغات الواردة عن المعاملات المشبوهة والمعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من مصادر محلية وأجنبية، والتحقق فيها. وعلى الصعيد المحلي، تتبادل وحدة الاستخبارات المالية

(25) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بإلغاء هذا القانون واستبداله بالقانون رقم 2019/4622 الذي فرض هذه القيود على فئات معينة من المسؤولين المعيّنين، من بينهم أعضاء الحكومة وكلاء الوزارات والأمناء العامون والخاصون لمجالس إدارة هيئات القطاع العام، والموظفون غير الدائمين بعد مغادرة مناصبهم. ولمدة عام واحد بعد مغادرة المنصب، يتعين على الأشخاص الذين عينوا في هذه المناصب الحصول على ترخيص بممارسة أي نشاط مهني أو تجاري يرتبط بنشاط الجهة التي كانوا معيّنين لديها، وذلك من خلال تقديم التماس إلى لجنة الأخلاقيات التابعة للهيئة الوطنية للشفافية.

(26) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن القانون رقم 2019/4622 عدّل الإطار القانوني الحالي وأخضع فئات محددة من الأشخاص، لمدة عام واحد بعد مغادرة مناصبهم، للالتزام بالحصول على ترخيص قبل مواصلة أي نشاط مهني أو تجاري جديد يرتبط بنشاط الجهة التي كانوا معيّنين لديها في السابق.

(27) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن التوجيه الخامس بشأن مكافحة غسل الأموال قد نُقل على نحو كامل إلى القانون اليوناني بموجب القانون رقم 2020/4734 (مع تعديل للقانون رقم 2018/4557 وفقاً لذلك).

المعلومات السرية مع أجهزة النيابة العامة والسلطات والهيئات الأخرى المنوط بها مهام التحقيق أو مراجعة الحسابات أو الإشراف (المادة 34 من قانون مكافحة غسل الأموال). أما على الصعيد الدولي، فالوحدة عضو نشط في مجموعة إيغومنت والشبكة الأوروبية لوحدات الاستخبارات المالية (FIU.net)، ويمكنها تبادل المعلومات المالية أو أنواع أخرى من المعلومات عند الطلب وتلقائياً. وحتى عام 2017، وقعت الوحدة 21 مذكرة تفاهم مع وحدات نظيرة أجنبية.

ووفقاً للائحة الاتحاد الأوروبي رقم 847/2015 التي تنطبق مباشرة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، يجب أن تكون عمليات تحويل الأموال مصحوبة بمعلومات حول المرسل والمرسل إليه. وفي حال لم يتضمن التحويل معلومات كافية، يتعين على مقدم خدمات نقل الأموال اتخاذ قرار بشأن تنفيذ التحويل أو رفضه أو تعليقه وفقاً للإجراء القائم على المخاطر المعتمد لديه.

ووضعت اليونان نظاماً للإفصاح لرصد حركة النقد والصكوك القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود التي تتجاوز مبلغ 10 000 يورو. وفي حالة عدم إفصاح أي شخص عن هذه التحركات النقدية لسلطة الجمارك، تُفرض عليه غرامة تعادل 25 في المائة من قيمة الموجودات غير المفصح عنها (الفقرة 8 من المادة 147 من قانون الجمارك الوطني).

## 2-2 التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- المنصة الإلكترونية المستخدمة في المشتريات العمومية (الفقرة 1 من المادة 9)؛
- برنامج ديفاجيا للشفافية الذي يُلزم الإدارة العمومية بنشر جميع الوثائق الإدارية المهمة على شبكة الإنترنت (الفقرة (أ) من المادة 10).

## 3-2 التحديّات التي تواجه التنفيذ

توصى اليونان بما يلي:

- مواصلة تعزيز مشاركة المجتمع في وضع سياسات مكافحة الفساد وتنفيذها وضمان إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية بتنفيذها (الفقرتان 1 و 2 من المادة 5).
- السعي إلى تعزيز الرصد والتقييم الدوريين للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بما في ذلك سياساتها وخطط عملها المتعلقة بمكافحة الفساد، على سبيل المثال من خلال تحديد مؤشرات لتقييم النتائج (الفقرة 3 من المادة 5).
- مواصلة تحديد الاختصاصات المتداخلة بين الجهات المعنية وحل مشكل التداخل فيما بينها من أجل تعزيز الكفاءة وزيادة الفعالية، ولا سيما فيما يتعلق بالضوابط والتقنين، بما يشمل مجال إنفاذ العقوبات الإدارية والجنائية (الفقرة 1 من المادة 6)<sup>(28)</sup>.
- تقييم احتياجات الميزانية والاحتياجات من الموظفين لدى هيئات منع الفساد الرئيسية لمعرفة كيفية تعزيز الموازنة بين الموارد والقدرات المخطط لها والفعالية من أجل تمكين تلك الهيئات من الاضطلاع بولاياتها، ولا سيما فيما يتعلق بالهيئات الجديدة والمهام المنقولة إليها (الفقرة 2 من المادة 6).

(28) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن تأسيس الهيئة الوطنية للشفافية كان يهدف إلى إعادة هيكلة ستة كيانات قائمة بالفعل على نحو كامل ووضع حد للاختصاصات المتداخلة وعوائق التنسيق وحالة التجزؤ التي تعاني منها هيئات مراجعة الحسابات.

- النظر في اعتماد إجراءات التناوب بالنسبة للمناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بوجه خاص (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- النظر في تعزيز الشفافية في تمويل المرشحين للمناصب العمومية المنتخبة وكذلك، عند الاقتضاء، في تمويل الأحزاب السياسية (الفقرة 3 من المادة 7).
- السعي إلى تعزيز منع تضارب المصالح من خلال مطالبة موظفي الخدمة المدنية بالحصول على إذن لممارسة أي عمل أو وظيفة دون مقابل، وإعادة النظر في القواعد التي تنظم شؤون البرلمانين (الفقرة 4 من المادة 7).
- النظر في دعم وتنسيق التدابير الرامية إلى تسهيل قيام الموظفين العموميين المعنيين بالإبلاغ عن أفعال الفساد، وجمع المعلومات حول فعالية تلك التدابير، والنظر في وضع نظام رسمي لحماية المبلغين عن المخالفات يغطي جميع جرائم الفساد وفقاً للاتفاقية (الفقرة 4 من المادة 8).
- ضمان تغطية أنظمة الإفصاح عن المصالح جميع جوانب انخراط الموظفين العموميين المعنيين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية (الفقرة 5 من المادة 8).
- النظر في جمع معلومات حول استخدام المعلومات المنشورة لتعزيز سهولة الاستخدام، وجمع معلومات حول فعالية جهود تبسيط الإجراءات في تقليل الأعباء الإدارية وتعزيز الالتزام بالمواعيد (الفقرتان (أ) و(ب) من المادة 10).
- مراجعة وتنقيح نظام الترشيح والتأديب الخاص بالموظفين من ذوي المناصب العليا في الجهاز القضائي، بما في ذلك النيابة العامة، والنظر في وضع إرشادات شاملة بشأن السلوك والأخلاقيات خاصة بتلك الهيئات (المادة 11).
- النظر في اتخاذ تدابير إضافية لمنع الفساد الذي يكون القطاع الخاص ضالعا فيه، مثل تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص، واشتراط "فترة انتظار" تنطبق على مجموعة أوسع من الموظفين العموميين الذين ينتقلون إلى القطاع الخاص<sup>(29)</sup>، وتعزيز حماية المبلغين عن المخالفات ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز نظام تسجيل الملكية النفعية (الفقرة 2 من المادة 12).
- رصد حجم الشكاوى أو البلاغات التي تتلقاها مختلف المؤسسات كأساس للنظر فيما إذا كان من المفيد تعزيز التوجيه أو التنسيق فيما بينها لضمان الاتساق والفعالية (الفقرة 2 من المادة 13).
- تعزيز الإطار التنظيمي والإشرافي لمعالجة المسائل المحددة في التقييم الوطني للمخاطر، مثل مواطن الضعف في تدابير مكافحة غسل الأموال التي تتخذها المنشآت والمهن غير المالية المحددة (الفقرة 1 (أ) من المادة 14).

(29) عقب الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بأن المادة 73 من القانون رقم 2019/4622 فرضت التزامات معينة، لمدة عام واحد بعد مغادرة المنصب، على مسؤولي الحكومة ووكلاء الوزارات والأمناء العامين والخاصين ومنسقي الإدارات اللامركزية ورؤساء أو مديري الهيئات المستقلة، وعلى الرؤساء ونواب الرؤساء والمديرين أو نواب المديرين أو المستشارين المعيّنين للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام والقانون الخاص، وتحديدًا الالتزام بالحصول على ترخيص بممارسة أي نشاط مهني أو تجاري يتعلق بنشاط الكيان الذي كانوا معيّنين به متى كان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث أي تعارض في المصالح على النحو المبين في المادة 71 من القانون. ويجب الحصول على هذا الترخيص من خلال تقديم التماس إلى لجنة الأخلاقيات.

## 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

## 1-3 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

تعتبر اليونان استرداد الموجودات مبدأ أساسياً من مبادئ الاتفاقية. وتتمثل السلطات المختصة المعنية باسترداد الموجودات في وزارة العدل والشفافية وحقوق الإنسان، ووحدة الاستخبارات المالية، ومكتب استرداد الموجودات التابع لوزارة المالية. وتتضمن خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد خططاً لتعزيز آليات استرداد الموجودات وإدارتها<sup>(30)</sup>.

ويمكن لسلطات إنفاذ القانون المختصة في اليونان تبادل المعلومات مع نظيراتها في سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دون أي طلب مسبق. وفيما يتعلق بالدول الأخرى، يمكن تبادل المعلومات تلقائياً من خلال المعاهدات الثنائية لتبادل المساعدات القانونية. ويمكن أن تكون هذه الاتفاقية أيضاً أساساً قانونياً لتبادل المعلومات، بشرط المعاملة بالمثل.

وبالإضافة إلى الاتفاقية، وقعت اليونان اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون الدولي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

يحدد قانون مكافحة غسل الأموال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء ومتطلبات تحديد هوية المالك الفعلي، كما يُحدد التدابير الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسياً. ويتعين على الأشخاص الملزمين بموجب القانون تطبيق تدابير معززة للعناية الواجبة إزاء الأشخاص المعرضين سياسياً، بمن فيهم أفراد أسرهم والأشخاص المقربون منهم (الفقرة 1 من المادة 18 من القانون). ولا يوجد تمييز بين الأشخاص المحليين والأجانب فيما يتعلق بالأشخاص المعرضين سياسياً. ويحتوي الموقع الشبكي للبرلمان اليوناني على قائمة محددة بالأشخاص المعرضين سياسياً (نحو 700 شخص في المجمل).

وشرط تحديد هوية الأشخاص المعرضين سياسياً هو نفس الشرط المنطبق على جميع الأشخاص الملزمين، غير أن الإجراءات المطبقة من جانبهم قد تختلف وفقاً للموارد المتاحة للمؤسسات المعنية، مما يؤدي إلى ظهور مخاطر لغسل الأموال.

وينص قانون مكافحة غسل الأموال على أنه يمكن للسلطات إصدار قرارات تنظيمية للأشخاص الملزمين حول العناصر اللازمة لتدابير العناية الواجبة المعززة (الفقرة 3 من المادة 6). فعلى سبيل المثال، يحدد بنك اليونان الحد الأدنى لفئات العملاء والمعاملات التي يجب تطبيق هذه التدابير عليها (قرار لجنة المصارف والائتمان رقم 2009/281)، مثل الأشخاص المعرضين سياسياً، والعملاء غير المقيمين، والمعاملات التي تنطوي على صناديق ائتمانية وعلاقات المراسلة المصرفية عبر الحدود، والعملاء المقيمين في الدول العالية المخاطر.

ووحدة الاستخبارات المالية هي واحدة من الوحدات الثلاث التابعة للهيئة اليونانية لمكافحة غسل الأموال، وقد تأسست بموجب القانون رقم 3932/A49/10-3-2011، وهي مسؤولة عن جمع وتحليل ونشر البلاغات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة التي يقدمها الأشخاص الملزمون. وتتبادل الوحدة المعلومات السرية مع أجهزة

(30) بعد الزيارة القطرية، أفادت السلطات اليونانية بإصدار القرار الوزاري المشترك 58506/4-6-2019، الذي تشكلت بموجبه لجنة تشريعية لتعزيز الإطار المؤسسي لإدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة. وعلاوة على ذلك، أفادت السلطات اليونانية بتطوير منصة إلكترونية متكاملة لهذا الغرض.

النيابة العامة والسلطات والهيئات الأخرى المعنية المكلفة بصلاحيات التحقيق أو مراجعة الحسابات أو الإشراف، وفقاً للمادة 49 من القانون رقم 2018/4557.

وبموجب المادة 43 من قانون مكافحة غسل الأموال، يتعين على الأشخاص الملزمين النظر في قوائم العقوبات ذات الصلة المعتمدة لدى المنظمات الدولية (أي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) والتي يترتب عليها وقف المعاملات.

وينص قانون مكافحة غسل الأموال على وجوب احتفاظ الأشخاص الملزمين بسجلات حول العملاء والمالكين الفعليين لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء علاقة العمل (الفقرة 3 من المادة 30).

وتحظر اليونان إنشاء المصارف الوهمية (المادة 13 من القانون رقم 2014/4261)، ويحظر على المؤسسات الائتمانية والمالية الدخول أو الاستمرار في علاقات مراسلة مصرفية مع المصارف الوهمية أو مع المصارف التي تسمح للمصارف الوهمية باستخدام حساباتها (الفقرة 2 من المادة 17 من قانون مكافحة غسل الأموال).

ويتعين على الموظفين العموميين المعنيين الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية الإفصاح عن جميع الحسابات المالية التي يعتبرون مستفيدين منها سواء منفردين أو بالاشتراك مع غيرهم، بغض النظر عما إذا كان الحساب موجوداً داخل اليونان أو خارجها (الفقرة 1 من المادة 2 من القانون رقم 2003/3213) (انظر البند الخاص بالمادة 8 أعلاه). ولكن ليس هناك ما يلزم الموظفين العموميين بالإبلاغ عما لديهم من مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو أي سلطة أخرى عليه.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

في اليونان، تعتبر الدولة الأجنبية شخصاً اعتبارياً، ويمكنها إقامة دعوى مدنية للتعويض أمام المحاكم المدنية (المواد 62 و64 و66 من قانون الإجراءات المدنية)، كما يمكنها المشاركة في محاكمة جنائية ذات الصلة كمدعٍ بالحق المدني (المواد 63-70 من قانون الإجراءات الجنائية). ويجوز أن يحدد الحكم بمصادرة الممتلكات إعادة الممتلكات المصادرة لمالكها الشرعي (المادة 373 من قانون الإجراءات الجنائية). وفي هذه الأحكام، يجوز للمحكمة أن تعترف بالمطالبات المقدمة من دولة أخرى باعتبارها المالكة الشرعية لتلك الممتلكات. ويجوز للدولة الطرف أن ترفع دعوى مدنية للحصول على تعويض عن الأضرار التي تكبدتها في الدعاوى المدنية وأن تشارك كمدعٍ بالحق المدني في الدعاوى الجنائية.

ويُمكن أن تُنفذ اليونان أمراً بالمصادرة صادراً عن دولة طرف أخرى من خلال المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وبتنفيذ الإرهاب لعام 2005، التي صادقت عليها اليونان من خلال سن القانون رقم 2017/4478. وفي حالة عدم وجود معاهدات من هذا القبيل، يطبق القانون المحلي بشرط المعاملة بالمثل (المواد 458-461 من قانون الإجراءات الجنائية). وتتص التشريعات اليونانية أيضاً على مصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي من خلال الشروع في إجراءات جنائية لغسل الأموال وفقاً للقانون المحلي (القانون الجنائي وقانون مكافحة غسل الأموال). وتسمح اليونان بالمصادرة دون إدانة جنائية (الفقرة 3 من المادة 40 من قانون مكافحة غسل الأموال)، ويُمكنها تقديم المساعدة القانونية المتبادلة على أساس هذه المصادرة (المادتان 3 و10 من القانون رقم 2017/4478). ويمكن استخدام هذه الاتفاقية كأساس قانوني لهذا الغرض.

وفي حالة عدم وجود معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف، يمكن لليونان تنفيذ أمر أو طلب بالتجميد أو الحجز يرد من الدول الأطراف في اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وبتنفيذ الإرهاب والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (المادتان 2 و11 من القانون رقم 2017/4478).

ويمكن تنفيذ أوامر أو طلبات التجميد أو الحجز الواردة من الدول غير الأطراف في تلك الصكوك بناءً على المواد من 436 إلى 461 من قانون الإجراءات الجنائية وعلى أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويمكن للسلطات اليونانية أن تحافظ على الممتلكات من أجل مصادرتها بطلب خاص أو بدون طلب خاص من دولة طرف أخرى بناءً على توقيف أو اتهام جنائي أجنبي.

وتحال طلبات وأوامر المصادرة الأجنبية الواردة من الدول الأطراف في اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وتمويل الإرهاب والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى المجلس القضائي المختص (المادة 3 والفقرة 2 (b) من المادة 10 من القانون رقم 2017/4478). ويمكن استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف كأساس للتعامل مع دول غير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو المجلس الأوروبي، لأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تلقائية التنفيذ لأغراض الفقرتين 1 و2 من المادة 55. ويمكن لليونان اتخاذ تدابير لاستبانة عائدات الجريمة أو تعقبها أو تجميدها أو مصادرتها عقب تلقيها طلباً بذلك من دولة أخرى (الفقرة 2 (b) من المادة 10 من القانون رقم 2017/4478). وفي حالة عدم وجود معاهدة، يطبق قانون الإجراءات الجنائية (المواد 458-461).

وترى اليونان في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الأساس التعاهدي اللازم والكافي للتعاون الدولي وفقاً للفقرتين 1 و2 من المادة 55. ولا تضع اليونان حداً أدنى لقيمة الموجودات لأغراض التعاون الدولي، وتحمي حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية (الفقرة 4 من المادة 76 من قانون الإجراءات الجنائية والمادة 40 من قانون مكافحة غسل الأموال).

#### *إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)*

وحدة الجريمة المالية والاقتصادية، وتحديدًا المكتب اليوناني لاسترداد الموجودات، هي الجهة المسؤولة عن إدارة الموجودات المجمدة والمصادرة، حسبما تنص عليه المادة 5 من القانون رقم 2017/4478. وتقرر المحكمة ما إذا كانت الموجودات المصادرة ستستخدم في الصالح العام، أو لأغراض اجتماعية أو لتعويض الضحايا. وفي حين أن مصادرة الموجودات لها بشكل عام أثر نقل الملكية للدولة، يمكن إعادة الموجودات لمالكها الشرعي السابق من خلال المطالبة بالتعويض أو جبر الأضرار في دعوى جنائية أو مدنية. وفي وقت الزيارة القطرية، كان العمل جارياً على تطوير نظام معلومات متكامل لاسترداد الموجودات وإدارتها بغرض جمع وتخزين وتحليل البيانات الخاصة بالموجودات المجمدة والمصادرة.

وتحمي اليونان حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية (الفقرة 2 من المادة 40 من قانون مكافحة غسل الأموال). ويمكن لليونان أن تصدر الموجودات وتعيدها بناءً على حكم مصادرة نهائي من الدولة الطرف الطالبة. ولا تنص قوانين اليونان على إمكانية إسقاط شرط الحكم النهائي.

ولا توجد قواعد محددة لخصم النفقات المحتملة إلا في حالة إعادة الموجودات إلى دول أطراف في اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها وتمويل الإرهاب ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولكن يمكن إجراء هذه الخصومات من خلال اتفاقيات مخصصة.

ومارست اليونان صلاحيتها في إبرام الاتفاقيات مع دول أجنبية بشأن التصرف في الموجودات، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال اتفاقيات مخصصة ومعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف.

## 2-3 التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- يمكن أن تحافظ اليونان على الممتلكات طوعاً دون طلب محدد من دولة طرف أخرى (الفقرة 2 (ج) من المادة 54).

## 3-3 التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى اليونان بما يلي:

- ضمان اتخاذ جميع المؤسسات المالية والمنشآت والمهنة غير المالية المحددة تدابير كافية لمكافحة غسل الأموال بالنسبة للمعاملات التي يشترك فيها أشخاص معرضون سياسياً، بغض النظر عن الموارد المتوفرة لديهم لرصد هذه المعاملات (الفقرة 1 من المادة 52).
- النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز تبادل المعلومات التي يُفصح عنها الموظفون العموميون مع السلطات المعنية في الدول الأطراف الأخرى (الفقرة 5 من المادة 52).
- النظر في توسيع نطاق الإقرارات لتشمل ما للموظفين العموميين من مصالح في الحسابات المالية الموجودة في الدول الأجنبية أو سلطة توقيع أو أي سلطة أخرى عليها (الفقرة 6 من المادة 52).
- مواصلة جهود تطوير نظام إلكتروني مركزي لتعزيز إدارة الموجودات المصادرة وإعادتها (الفقرة 1 من المادة 57).
- اعتماد تدابير تنص على إعادة العائدات إلى الدول الطالبة في حالات اختلاس الأموال العمومية أو غسل الأموال العمومية المختلطة وفي حالة عائدات أي جرم آخر مشمول بالاتفاقية عندما تثبت الدولة الطرف الطالبة على نحو معقول ملكيتها السابقة لتلك الممتلكات المصادرة أو عندما تعترف الدولة الطرف متلقية الطلب بإلحاق الضرر بالدولة الطرف الطالبة كأساس لإعادة الممتلكات المصادرة، حتى في حالة عدم وجود اتفاق مع الدولة الطالبة (الفقرة 3 من المادة 57).